

روضة الطالبين وعمدة المفتين

فرع المسلم إذا ذكر الله تعالى بما يقتضي الكفر أو كذب صلى الله عليه وسلم فهو مرتد فيدعى إلى الإسلام فإن عاد وتاب قبلت توبته ولو كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم عمداً فعن الشيخ أبي محمد أنه يكفر ويراق دمه قال الإمام وهذه زلة ولم أمر ما قاله لأحد من الأصحاب والصواب أنه يعزز ولا يكفر ولا يقتل وما روي أن رجلاً أتى قوماً وزعم أنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فأكرموه فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتله محمول على أن الرجل كان كافراً ومن قذف النبي صلى الله عليه وسلم وصرح بنسبة إلى الزنى فهو كافر باتفاق الأصحاب فإن عاد إلى الإسلام فثلاثة أوجه أحدها قال الأستاذ أبو إسحق لا شيء عليه لأنه مرتد أسلم والثاني قال أبو بكر الفارسي يقتل حداً لأنه حد قذف فلا يسقط بالتوبة والثالث قال الصيدلاني يجلد ثمانين جلدة ثم في كلام الإمام والغزالى أنا إذا قلنا يقبت حد القذف فعفا أحد بنى أعمامه فينبغي أن يسقط أو يقول لهم لا ينحصرون فهو كقذف ميت ليس له ورثة خاصون ولا يبعد تخريج وجوب الحد على القولين في وجوب القصاص بقتل مثل هذا الشخص وقد يقال كل واحد من بنى الأعمام غير وارث بل الإرث للأقرب ولا يكاد يعرف الأقرب من في الدنيا ويقع النظر في أن عفو بعض الورثة هل يؤثر ووراءه نظر آخر وهو حد قذفه هل يورث فيحوز أن يقال لا يورث كما لا يورث المال أما إذا لم يقذف صريحاً لكن عرض فقال الإمام الذي أراه أنه كاللسبيط الصريح في اقتضاء الكفر لما فيه من الاستهانة